



كلية التجارة
جامعة طنطا



مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>



أثر الحوكمة والمراجعة الداخلية على اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي

علي محمد ال عبدالمعتالي عسيري، أمجاد مريع عبدالله القحطاني

استاذ مساعد ، كلية الاعمال ، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية

باحث ، محاسبة مهنية ، كلية الاعمال ، جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية

تاريخ النشر الالكتروني: يونيو-2025

للتأصيل المرجعي: عسيري ، علي محمد ال عبدالمعتالي. القحطاني، أمجاد مريع عبدالله. أثر الحوكمة والمراجعة الداخلية على اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي

، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 12 (2)،

المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2025.431457

التواصل مع المؤلف: afyh@kku.edu.sa

أثر الحوكمة والمراجعة الداخلية على اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي

علي محمد ال عبدالمعتالي عسيري

استاذ مساعد ، كلية الاعمال ، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية

امجاد مريع عبدالله القحطاني

باحث ، محاسبة مهنية ، كلية الاعمال ، جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية

تاريخ المقال

تم استلامه في 27 مارس 2025، وتم قبوله في 28 ابريل 2025، هو متاح على الإنترنت يونيو 2025

المستخلص

تركز هذه الدراسة على تقييم تأثير الحوكمة في تحسين صناعة القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. تناولت الدراسة مشكلة تعقيد عملية اتخاذ القرار المركزي وكيف يؤثر هذا التعقيد على العمليات الداخلية لهذه المؤسسات. بناءً على هذا، بحثت الدراسة في مدى تأثير مبادئ وآليات الحوكمة على فعالية صنع القرار في هذه البيئة التعليمية. تضمنت الأهداف الفرعية للبحث تحليل تأثير إطار الحوكمة، مستويات الشفافية، والمساءلة في تحسين صنع القرارات المالية والإدارية. لجمع البيانات، وزعت استبيانات على عدد من الموظفين في هذه المؤسسات. أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة له تأثير إيجابي كبير على دعم صناعة القرارات الحكيمة وتحقيق التميز في الأداء والجودة. كما تبين أن تأثير الحوكمة يمتد ليشمل تحسين الأداء العام لمؤسسات التعليم العالي. تهدف الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تحسين ممارسات الحوكمة لعمليات القرارات الفعالة والكفؤة داخل البيئة التعليمية، مشيرة إلى أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مؤسسات التعليم العالي، المراجعة الداخلية، اتخاذ القرارات.

1. مقدمة

مؤسسات التعليم العالي تشكل عمودًا فقريًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات حول العالم. هذه المؤسسات ليست فقط مراكز للتعليم والتدريس بل هي أيضًا محركات رئيسية للابتكار، نقل المعرفة، وتعزيز النمو الاقتصادي. من خلال تطوير العقول الشابة وتجهيزها بالمهارات والمعارف اللازمة، تساهم الجامعات والكليات بشكل مباشر في تشكيل مستقبل المجتمعات ودفع عجلة التقدم.

التحديات التي تواجه هذه المؤسسات متعددة ومعقدة، تتراوح بين الحاجة إلى تحقيق الاستدامة المالية وضمان الجودة الأكاديمية، إلى التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة وتلبية توقعات متزايدة من المجتمع. في

هذا السياق، يبرز دور الحوكمة كعامل حاسم للنجاح، حيث تعتبر الحوكمة الفعالة في مؤسسات التعليم العالي أساسية لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة ومتوازنة تخدم مصلحة جميع الأطراف المعنية وتسهم في تحسين أداء هذه المؤسسات وبالتالي تعزيز تأثيرها الإيجابي على المجتمع والاقتصاد.

إن تحسين الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي ليس فقط يساهم في رفع مستويات الشفافية والمساءلة، بل يعزز أيضًا من قدرتها على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية بكفاءة، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أكاديمية وبحثية متميزة تنعكس إيجابيًا على التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات (الهباش، 2022).

1.1 أهمية البحث

تتطرق هذه الدراسة إلى الأهمية البالغة لوجود نظام محكم، لوائح، إجراءات، وسياسات واضحة تشكل أساسًا في عملية اتخاذ القرارات وتضمن تسيير ووضوح مسار المهام داخل المؤسسات التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، يُعد وجود نظام رقابة داخلي جزءًا أساسيًا لضمان استمرارية العملية التعليمية. يُلاحظ أن العديد من العاملين يواجهون صعوبات في إتمام مهامهم بسبب عدم وضوح الإجراءات المرتبطة بوصفهم الوظيفي.

نظرًا للحاجة الماسة إلى وجود إجراءات منظمة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات، والتي أصبحت ذات أهمية قصوى في جميع المنظمات الحكومية بما فيها مؤسسات التعليم العالي، فإن البحث يستند إلى وجود تعقيد في مركزية اتخاذ القرارات، والتي بدورها تؤثر على العمليات الداخلية في هذه المؤسسات. من هنا، يمكن صياغة مشكلة البحث للتحقق من مدى تأثير مبادئ وآليات الحوكمة على فعالية عملية صنع القرار في مؤسسات التعليم العالي.

2.1 مشكلة البحث

تلقي الدراسة الضوء على أهمية تطوير مؤسسات التعليم العالي و دور الحوكمة و المراجعة الداخلية في هذا التطوير ، لضمان الشفافية و الإفصاح في اتخاذ القرارات المالية و الإدارية في مؤسسات التعليم العالي كمحدد جوهري لبناء منظومة استراتيجية قائمة على مبادئ الحوكمة لجودة في اتخاذ القرارات المالية و الإدارية.

في ضوء الإشكالية المطروحة في هذا البحث، يتم تقديم مجموعة من التساؤلات الرئيسية كالتالي:

التساؤل البحثي الأول: هل تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي؟

التساؤل البحثي الثاني: هل تطبيق المراجعة الداخلية يساهم في تحسين القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي؟

1.3 أهداف البحث

الهدف البحثي الأول: قياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة على تحسين القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي.

الهدف البحثي الثاني: قياس أثر المراجعة الداخلية على تحسين القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي.

1.4 فروض الدراسة

الفرض الأول: هناك أثر احصائي ذو دلالة معنوية لتطبيق قواعد الحوكمة على تحسين القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي.

الفرض الثاني: هناك أثر احصائي ذو دلالة معنوية لتطبيق المراجعة الداخلية على تحسين القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي .

1.5 منهجية البحث

منهجية البحث المعتمدة في هذا الدراسة هي المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة. الهدف هو تحليل وفهم تأثير الحوكمة في المؤسسات التعليمية وأثرها على عمليات اتخاذ القرارات، مع التعرف على الواقع الحالي وتحديد أهم المعوقات من خلال عينة عشوائية لتجنب التحيز. يتبع ذلك تحليل النتائج وتفسيرها، وتقديم المقترحات المناسبة لزيادة فعالية هذه المؤسسات في المستقبل. سيتم الاعتماد على الاستبانة كأسلوب قياس للدراسة حيث تتكون الاستبانة من محورين يتكون المحور الأول من 36 فقرة و هي تمثل مدى تطبيق الأطر المتعلقة بحوكمة النظام الداخلي ,الشفافية و المسائلة في النظام الداخلي , أما المحور الثاني فهو يمثل الرضا عن عملية اتخاذ القرارات و مكون من 14 فقرة .

المتغير التابع: تعتمد الدراسة في قياس و تتبع عملية صنع و اتخاذ القرارات المالية و الإدارية في مؤسسات التعليم العالي .

المتغير المستقل: تتمثل مبادئ حوكمة الشركات المتغيرات المستقلة في الدراسة , و هي الإفصاح و الشفافية و المسائلة و بالإضافة الى المراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي .

1.6 خطة الدراسة :

لتجسيد موضوع البحث و الوصول الى النتائج المستنبطة من هذه الدراسة فان الخطة تم بنائها على ثلاث فصول , الفصل الأول جاء تحت عنوان " أثر المساءلة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية " تم التطرق من خلالها الى ماهية المساءلة و دور لجان المراجعة الداخلية كإدارة مستقلة , أما الفصل الثاني فتناول " أثر وجود الشفافية على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية " تم التعرف فيه إلى إجراءات و تنظيمات لجان المراجعة الداخلية التي تضمن توفر مبادئ الشفافية في اتخاذ القرارات , في الفصل الثالث و الذي كان يدور حول " أثر وجود إطار حوكمة داخلي على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية " و الذي يعنى بالتعرف الى سياسات الحوكمة و آلياتها و كما تناول اليات المراجعة الداخلية كآلية من آليات الحوكمة .

2. الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

حوكمة الشركات هي نظام يضم مجموعة من المبادئ والسياسات والإجراءات التي تهدف إلى توجيه وإدارة المنظمات بكفاءة. ظهر هذا المفهوم استجابةً للحاجة الماسة إلى الشفافية، المساءلة والسلوك الأخلاقي في الكيانات المؤسسية. تعود جذور مفهوم حوكمة الشركات إلى بدايات القرن العشرين، حيث بدأت الشركات تعمل بنطاق أوسع وبهيكل أكثر تعقيداً. أولى قوانين حوكمة الشركات تم تطويرها في التسعينيات ردًا على الفضائح المؤسسية في ذلك الوقت.

في القرن الحادي والعشرين، اكتسبت حوكمة الشركات أهمية متجددة نتيجة للعديد من الفضائح المؤسسية البارزة. فضيحة إنرون في عام 2001، على سبيل المثال، أدت إلى تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات وأسفرت عن إصدار قانون ساربنز أوكسلي. حوكمة الشركات أصبحت الآن أكثر أهمية بالنظر إلى الطبيعة العالمية للشركات ومطالب أصحاب المصلحة بالمزيد من المساءلة والشفافية. تُعتبر الآن عنصرًا أساسيًا في إدارة المخاطر وعاملًا حيويًا في الحفاظ على ثقة المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

توفر حوكمة الشركات إطارًا للشركات لتعزيز عمليات صنع القرار، تقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة. وفقًا ليعقوب ومحمد (2007)، فإن اتباع مبادئ الحوكمة السليمة يؤدي إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق الجودة والتميز في الأداء، كما يذكر د. ماهر جابر محمد (2023). يرى **Usma and Yahaya (2009)** أن الحوكمة تعني إدارة المؤسسة بطريقة استراتيجية لتحقيق أهدافها الرئيسية بأخلاقية واستقلالية.

في القطاع العام، كما يشير الهباش (2022)، توجد أنواع مختلفة من المنظمات مثل الوزارات والهيئات، وتنشأ هذه المنظمات بقانون أو لائحة ترسم لها إطار الحوكمة. هذا الأمر ينطبق أيضًا على القطاع الخاص،

حيث توجد أنواع متنوعة من المنظمات كالشركات المدرجة وغير المدرجة، والمؤسسات الفردية، وتختلف أطر حوكمتها بحسب تركيبتها وأهدافها. الأمر نفسه يسري على القطاع غير الربحي.

2.1 الحوكمة

تتمحور حوكمة الشركات حول عدة مبادئ أساسية تشكل جوهرها وتوجه عملياتها:

1. المساءلة: تركز على أهمية مساءلة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن أداء الشركة، وتتبعهم للقرارات الاستراتيجية والتزامهم بالقوانين والتشريعات.
2. الشفافية: تشدد على أهمية الإفصاح الواضح والشفاف للمعلومات المالية والتشغيلية للشركة، بما يضمن إطلاع أصحاب المصلحة على كافة التفاصيل ذات الصلة.
3. المسؤولية: تؤكد على ضرورة اعتبار الشركة لمصالح وحقوق جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين، العملاء، الموردين والمجتمع ككل.
4. العدالة: تتعلق بضمان تعامل الشركة بإنصاف ونزاهة مع جميع أصحاب المصلحة، وتبني هذا المبدأ في جميع قراراتها وإجراءاتها.
5. الاستدامة: تركز على ضمان أن تكون عمليات الشركة مستدامة ولا تتسبب في ضرر للبيئة أو المجتمع.
6. إدارة المخاطر: تشمل تحديد المخاطر المحتملة وإدارتها بكفاءة عبر سياسات وإجراءات وضوابط محددة.
7. تكوين مجلس الإدارة وهيكلته: تؤكد على أهمية وجود مجلس إدارة مستقل ومتنوع، يتمتع بالمهارات والمعرفة والخبرة اللازمة للإشراف على الشركة.
8. إدارة الأداء: تتضمن وضع أهداف واضحة وقياس الأداء الفعلي للشركة مقابل هذه الأهداف، وتوفير الحوافز المناسبة وآليات المساءلة.
9. عملية صنع القرار: تؤكد على أهمية وجود عملية صنع قرار دقيقة وشفافة، مع ضمان وجود الضوابط والتوازنات المناسبة.
10. الامتثال القانوني والتنظيمي: يُطلب من الشركة الالتزام بجميع القوانين واللوائح والمعايير السائدة، والحفاظ على نظم وضوابط تضمن هذا الامتثال.

2.2 المراجعة الداخلية والحوكمة.

تُعرف المراجعة الداخلية كنشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة (الهباش، 2022). هذا النوع من المراجعة يساعد المنظمات على تحقيق أهدافها بفاعلية أكبر من خلال تطبيق منهج نظامي ومنضبط يركز على تقييم وتحسين إدارة المخاطر، إجراءات الرقابة، وآليات الحوكمة.

المراجعة الداخلية، بوصفها عملية مستقلة، تضمن أن التقييمات التي تجريها خالية من أي تأثيرات خارجية أو مصالح شخصية، مما يزيد من موثوقية نتائجها. الموضوعية في هذه المراجعة تعني التعامل مع الحقائق كما هي دون تحيز أو تفسير خاطئ، مما يساعد على تحقيق نتائج دقيقة وموثوق بها.

تركيز المراجعة الداخلية على تحسين فعالية إدارة المخاطر يعني العمل على التعرف على المخاطر المحتملة وتقييم كيفية تعامل المنظمة مع هذه المخاطر، بما في ذلك تطوير استراتيجيات للتقليل من هذه المخاطر أو الحد من تأثيرها. كما تتضمن إجراءات الرقابة والحوكمة مراجعة السياسات والإجراءات القائمة داخل المنظمة وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة.

بشكل عام، تسهم المراجعة الداخلية في تعزيز كفاءة وفعالية العمليات داخل المنظمة، مما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية ويساعد على بناء بيئة عمل أكثر استقرارًا وأمانًا.

هذا الدور الأساسي أصبح واقعاً داخل الجهات الحكومية السعودية، وذلك بفضل قرار مجلس الوزراء رقم 235 الصادر في عام 1425 هـ، والذي ألزم هذه الجهات بإنشاء وحدات مراجعة داخلية. تعاون ديوان المحاسبة مع معهد الإدارة العامة في وضع لائحة موحدة لهذه الوحدات، تم اعتمادها في عام 1428 هـ، مانحاً هذه الوحدات استقلالية عالية يربطها مباشرة بالوزير أو أعلى سلطة بالجهة المعنية.

يُتوقع من تطبيق المراجعة الداخلية أن يُسهم في تحسين كفاءة الأعمال والأنشطة الحكومية، وتعزيز المسؤولية والشفافية في الأداء الحكومي. ومع ذلك، وفقاً لدراسة أجراها معهد الإدارة في عام 2020، فإن كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي تظل أقل من مثيلتها في القطاع الخاص. وجدت الدراسة أن الاستقلالية والموضوعية، وضمان وتحسين الجودة هي العناصر الرئيسية التي تؤثر على جودة المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية.

المبادئ الأساسية لفعالية المراجعة الداخلية تشمل:

- الموضوعية والاستقلالية.
- النزاهة.
- التوافق مع استراتيجيات، ومخاطر المنظمة.
- الجدارة والعناية المهنية اللازمة.

- تقديم تأكيدات مرتكزة على المخاطر.

- توفر الموارد الكافية.

- توافر البصيرة، والمبادرة، والنظرة المستقبلية.

- الجودة والتحسين المستمر.

- دعم تطوير وتحسين المنظمة.

- التواصل الفعال.

إن هذه المبادئ الأساسية التي حددها الهباش (2022) لفعالية المراجعة الداخلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمكونات الرقابة الداخلية كجزء من نظام حوكمة الشركات. الرقابة الداخلية، وفقاً لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية (COSO)، تشمل مجموعة شاملة من السياسات، الإجراءات، التدريب، ونظم الإبلاغ عن المخالفات، وهي جميعاً تساهم في تحقيق النزاهة، الموضوعية، الاستقلالية، والمساءلة داخل المنظمات.

التحديد الكمي للمخاطر وتحديد أولوياتها، وهو جزء أساسي من الضوابط الرقابية، يتناغم مع المبادئ التي تحدد فعالية المراجعة الداخلية. هذا التناغم يعزز من قدرة المنظمات على تحقيق التوافق مع استراتيجياتها وأهدافها ومخاطرها، وضمان توفر الموارد الكافية وتحسين الجودة المستمر.

دور المراجعة الداخلية في مراجعة والتأكد على فعالية نظام الرقابة الداخلية يتجسد في توفير تأكيدات مرتكزة على المخاطر، وتعزيز البصيرة والمبادرة والنظرة المستقبلية، ودعم تطوير وتحسين المنظمة. بهذه الطريقة، تدعم المراجعة الداخلية الشفافية والمساءلة، وتساهم في تحقيق الحوكمة الفعالة والشاملة داخل الجهات الحكومية والشركات على حد سواء.

2.3 المحاسبة والحوكمة

تشير الأفكار المقدمة الخضير (2005) إلى الدور الجوهرى للمحاسبة والمراجعة في تعزيز مبادئ الحوكمة. المحاسبة، بتركيزها على إظهار الحقيقة بوضوح ودقة، تلعب دوراً حاسماً في توفير صورة موثوقة للوضع المالي والتشغيلي للشركات. هذه الشفافية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحوكمة، وهي تعكس الأخلاقيات والمسؤولية داخل المنظمات.

الحوكمة تُعتبر إطاراً أخلاقياً يركز على الوعي والإدراك، وتعمل على إرساء معايير عالية من النزاهة والمساءلة. في هذا السياق، يبرز دور مراقبي ومدقي الحسابات الخارجيين كمكون أساسي في الحوكمة، حيث يسعون لكشف وتحليل أي محاولات للتضليل أو الخداع في البيانات المالية والتشغيلية. مهامهم تشمل فحص السجلات والقيود المحاسبية، إجراء عمليات الجرد للتأكد من صحة الأصول والقيم المدونة، وتقييم كفاية المخصصات لمواجهة المخاطر المختلفة. كل هذه الجهود تساهم في تجنب المشاكل المحاسبية والتمويلية وضمان أن القوائم المالية تعبر بدقة عن الوضع الفعلي للشركة. بالتالي، يمكن القول إن المحاسبة والمراجعة

الخارجية تشكّلان عناصر حاسمة في دعم نظام حوكمة الشركات، مما يعزز الثقة والمصادقية لدى جميع أصحاب المصلحة ويسهم في تحقيق نجاح الشركات واستدامتها.

يُبرز الخضيرى (2005) الأهمية البالغة لنظام إتاحة المعلومات كأداة أساسية في حوكمة الشركات، حيث يعتبر هذا النظام ركيزة محورية لتحقيق الشفافية والمساءلة. إتاحة البيانات وتوفير المعلومات بشكل منظم ودقيق يمكن أصحاب المصلحة من الوصول إلى المعلومات الضرورية التي تعكس وضع الشركة المالي والتشغيلي بشكل واضح.

النظام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقواعد القانونية واللوائح والتعليمات المنظمة لعمليات الإفصاح والشفافية. يشمل ذلك تحديد المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، مثل بنود ومكونات القوائم المالية، والبيانات التفصيلية لكل بند أو فرع تفصيلي. كما يغطي القواعد المحاسبية والمبادئ والطرق المتبعة في المعالجة المحاسبية لكل بند، مما يضمن صدقية وشفافية البيانات المالية. هذا النظام لا يقتصر فقط على توفير المعلومات، بل يشمل أيضاً ضمان الدقة والموثوقية في البيانات المقدمة. يساعد هذا في تحسين عمليات اتخاذ القرارات داخل الشركة ويعزز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك المستثمرين والعملاء والموظفين. كما أنه يساعد في تحقيق الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية، ويدعم مساعي الشركات نحو الشفافية والمساءلة في إدارتها وعملياتها.

كما يشرح الهباش (2022)، الإفصاح يعني تقديم المعلومات بوضوح وفصاحة حول حالة شركة معينة، ويشمل الكشف عن الحقائق والتفاصيل بطريقة مناسبة وفي الوقت المحدد. الشفافية، من جهتها، تعني توفير المعلومات الجوهرية والصحيحة بشكل دوري وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالمنظمة.

تلعب الشفافية دوراً مهماً في بناء الثقة بين المنظمات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين، العملاء، الموظفين والمجتمع بشكل عام. هذه الثقة تساهم في تحقيق نمو عالمي واستدامة للمنظمات.

من الممارسات الجيدة للحوكمة تبني المنظمات لسياسات مفصلة للإفصاح تحدد بوضوح المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وكيفية ذلك والمسؤولين عن الإفصاح. قد تتضمن هذه السياسات أيضاً تنظيم المعلومات السرية التي لا يتعين الإفصاح عنها لحماية مصالح المنظمة. هذا النهج يضمن أن تكون جميع الأطراف المعنية على دراية كاملة بوضع الشركة والتحديات والفرص التي تواجهها، ويساعد في تعزيز الثقة

وتحقيق الاستقرار والنجاح على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يضمن الإفصاح والشفافية التزام المنظمات بالمعايير الأخلاقية والقانونية، مما يعزز سمعتها ومكانتها في السوق.

مبادئ مجموعة العشرين / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات توفر إطارًا هامًا وشاملاً لتأسيس حوكمة سليمة وفعالة في الشركات. يركز المبدأ الرابع، الذي يتناول الإفصاح والشفافية، على ضرورة ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع الجوانب المهمة المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركة. هذا يشمل الموقف المالي، الأداء، الملكية، وكيفية ممارسة السلطة داخل الشركة.

الإفصاح عن سياسات الشركة المتعلقة بأخلاقيات العمل، البيئة، والتزامها المجتمعي يعتبر أمرًا بالغ الأهمية، حيث تعكس هذه السياسات مدى التزام الشركة بالمعايير الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية. الكشف عن هذه المعلومات يعزز الثقة لدى المستثمرين وغيرهم من المعنيين، ويساعد في تقييم العلاقة بين الشركة والمجتمعات التي تعمل ضمنها. تساهم هذه المبادئ في تحسين عمليات تقييم العلاقات بين الشركات والمجتمعات، وتعزز من الشفافية والمساءلة في عمليات الحوكمة. الالتزام بهذه المبادئ يدعم بناء بيئة تجارية صحية ومستدامة، حيث تكون الشركات مسؤولة ليس فقط أمام المساهمين والمستثمرين ولكن أيضًا أمام المجتمع بأسره.

الهباش (2022) يشير إلى أهمية توفير المعلومات المتعلقة بأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الموظفين، العملاء، والمجتمعات المحلية في عملية الإفصاح والشفافية ضمن حوكمة الشركات. هذا الإفصاح يشمل المعلومات والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية والحوكمة، بما في ذلك آليات التوجيه والرقابة وتوزيع السلطة.

يُعد وجود نظام رقابة داخلية فعال، بالإضافة إلى عمل المراجع الداخلي ومراجع الحسابات، عاملاً مهماً في رفع جودة التقارير المالية وزيادة الثقة فيها. تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي ومعايير مراجعة الحسابات يساهم في تحسين درجة الإفصاح والثقة والقابلية للمقارنة لهذه التقارير. بالإضافة إلى ذلك، يشير الهباش (2022) إلى معايير مبادرة الإفصاح العالمية (GRI)، والتي تحدد كيفية استخدام المعايير والمتطلبات الواجب الامتثال لها والتقرير عنها. هذه المعايير تغطي جوانب متعددة مثل هيكل المنظمة، ممارسات إعداد التقارير، الأنشطة والأعمال، الحوكمة، الاستراتيجية، السياسات، الممارسات، ومشاركة أصحاب المصلحة. هذه المعايير توفر نظرة شاملة عن الملف الشخصي للمنظمة وتساعد في توفير سياق لفهم تأثير المنظمة بشكل عام. هذه الممارسات تعزز من شفافية الشركات وتساهم في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة والمجتمع بأكمله، مما يؤدي إلى نمو أكثر استدامة ومسؤولية للشركات.

3. الدراسات السابقة

يتناول البحث الحالي مجموعة من الدراسات سابقة التي تناولت موضوع البحث على النحو التالي :

3.1 دراسات تناولت أثر الحوكمة على القرارات المالية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي:

(1) دراسة (البشاري، مصطفى نجم 2008) بعنوان: أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة السودانية.

تطرقت هذه الدراسة إلى مسألة الفساد في القطاع العام السوداني خلال الفترة 2004-2007، وركزت على تقديم حلول ممكنة لمكافحته. توصلت الدراسة إلى وجود عدة تحديات رئيسية، منها ضعف كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية، وعدم ملاءمة التشريعات المالية والإدارية للتطورات الحديثة، وضعف الهياكل الإدارية وقلة الخبرة والكفاءة المهنية. كما أبرزت الدراسة قضايا مثل غياب الشفافية والإفصاح والمصادقية في التقارير المالية الحكومية، وعدم الالتزام بالمعايير المحاسبية والقانونية. الدراسة تشدد على أهمية تعزيز أنظمة الرقابة والإشراف لرفع مستوى الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات العامة.

- تقييم الدراسة :

توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية , كما أوصت الدراسة بضرورة ان التزام الإدارات المؤسسات بمتطلبات حوكمة الشركات , و ذلك لضمان الأثر الإيجابي على أنظمة الرقابة و المراجعة الداخلية .

(2) دراسة (Christopher, J., 2015) بعنوان: Does it enhance governance in the Australian public university sector?

تهدف هذه الدراسة إلى التأكد مما إذا كانت المراجعة الداخلية، وهي عملية تحكم في الشركات، تعمل بفعالية في الجامعات العامة الأسترالية. تستند الدراسة إلى نظرية الوكالة والأدبيات المنشورة والإرشادات الأفضل لتطوير إطار تقييم للمراجعة الداخلية. يتم بعد ذلك تطوير أداة استطلاع استنادًا إلى هذا الإطار واستخدامها كأساس لفحص ما إذا كانت المراجعة الداخلية منظمة لتعزيز الحوكمة في قطاع الجامعات العامة الأسترالية. تظهر النتائج أن غالبية وظائف المراجعة الداخلية في الجامعات تعمل تحت ترتيبات هيكلية ووظيفية مرنة لتحقيق دور المراجعة الداخلية النظري في تعزيز الحوكمة. وأظهرت دراسة الأقلية من الوظائف أنها لم تلتزم بالإرشادات الأفضل لتحقيق دور المراجعة الداخلية النظري. كما أن الترتيبات المرنة لا تضمن أن وظائف المراجعة الداخلية التي تلتزم حاليًا بالإرشادات الأفضل ستستمر في القيام بذلك. وتشمل العوامل المساهمة في عدم الامتثال

والترتيبات التشغيلية المرنة عدم توفر المتطلبات الإلزامية للامتثال من قبل المهنة أو التشريعات الحكومية. توفر الدراسة سبلاً لإجراء بحوث إضافية للتأكيد على النتائج مع أطراف أخرى معنية.

- تقييم الدراسة :

و توصلت الدراسة على وجود أثر إيجابي في أهمية توفر إطار تقييم للمراجعة الداخلية لتعزيز تطبيق الحوكمة في قطاع الجامعات , كما أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباطية بين هياكل المراجعة المرنة و فاعلية الحوكمة و الامتثال .

(3) دراسة (أبو سرعة , عبدالسلام عبدالله سعيد 2016) بعنوان: تطوير مفهوم الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بالجمهورية اليمنية لتعزيز الإفصاح و الشفافية في تقاريرها المالية .

أكدت هذه الدراسة على أهمية الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات. تناولت الدراسة كيف أن نقص الشفافية يمكن أن يؤدي إلى قرارات خاطئة وربما إلى انهيار المؤسسات، كما حدث في حالي إنرون وورلد كوم. وجدت الدراسة أن تبني حوكمة الشركات الشاملة، التي تشمل مجموعة من المبادئ والمعايير والآليات، هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان النجاح والنمو الاقتصادي. شددت الدراسة أيضاً على الدور المركزي لمهنتي المحاسبة والمراجعة في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية، مشيرة إلى أهمية الاستقلالية والتأهيل المهني للآليات المحاسبية الرقابية.

- تقييم الدراسة :

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها أهمية مبادئ الحوكمة في اتخاذ قرارات سليمة و تعزيز مفاهيم الشفافية و الإفصاح مع ضرورة الالتزام بقواعد سلوك و آداب المهنة للمراجعين .

(4) دراسة (العريبي، خالد 2020) بعنوان: دور الحوكمة الرشيدة في الحد من الفساد الإداري و المالي في الجامعات الليبية.

وفقاً لهذه الدراسة، تعاني الجامعات الليبية من مشكلات الفساد الإداري والمالي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وغياب أنظمة الشفافية والمساءلة. هذه المشاكل تساهم في تعقيد العمليات الإدارية والمالية داخل هذه المؤسسات، مما يؤثر سلباً على أدائها وفعاليتها.

- تقييم الدراسة :

توصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة على أداء الجامعات الإداري و المالي , كما أن توفر اطار حوكمة فعال يوفر الثقة و المصداقية لمتخذي القرارات و المستفيدين .

5) دراسة (الهنداوي، أنوار. و عويد، وليد 2023) بعنوان: الآليات الخارجية للحوكمة و أهميتها في تعزيز مستوى الإفصاح الاجباري في الجامعات الاهلية العراقية.

وفقاً للدراسة، تُظهر الجامعات والكليات الأهلية العراقية اهتماماً بتطبيق ممارسات الحوكمة الخارجية، وخاصة التدقيق الخارجي. هذه الممارسات لها تأثير ملحوظ على تعزيز الإفصاح المحاسبي الإجباري، مما يساهم في تحسين موضوعية ودقة التقارير المالية ويعزز الثقة في الأداء المالي والإداري لهذه المؤسسات.

- تقييم الدراسة :

أوصت الدراسة الى الوعي و الايمان الكامل من قبل مجالس إدارات الكليات و الجامعات الاهلية , و أهمية ممارسات اليات الحوكمة لتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الاجباري في المؤسسات التعليمية و بما تحققة الحوكمة من كفاءة في استغلال الموارد و الفاعلية في نجاح تحقق الأهداف و الاستقامة المتميزة بالإنجاز و عدم استعمال السلطات للإساءة و الاضرار بمصالح الاخرين و الجهات المستفيدة لزيادة الثقة لمعالجة التناقض او تقليصه و التقليل من الأخطاء الى اقل مستوى ممكن تقاديا لتحمل تكاليف عالية و أعباء كثيرة لغرض تحسين أدائها و لتطوير استراتيجية جيدة للمؤسسة التعليمية .

3.2 دراسات تناولت أثر المراجعة الداخلية على القرارات المالية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي:

6) دراسة (نشوان فايز 2016) بعنوان: تفعيل دور المراجعة الداخلية في ضوء متطلبات حوكمة الجامعات دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

خلصت هذه الدراسة إلى توصيات رئيسية لدعم مبادئ الحوكمة. تشمل هذه التوصيات إنشاء برامج ودورات تعليمية لنشر ثقافة الحوكمة بين المؤسسات الأكاديمية، وضمان تفاعل وزارة التعليم العالي من خلال نشرات وإصدارات تركز على أهمية الحوكمة. تؤكد الدراسة على أهمية تشكيل ادارات مراجعة مهنية وذات خبرة في مجالات المحاسبة والتمويل والإدارة، وتوصي بإشراك الطلاب والمجتمع المحلي والموظفين في صياغة التشريعات. أيضاً، تشير إلى أهمية تحسين الشفافية والإفصاح في التقارير المالية والإدارية للجامعات، مما يساعد في تحقيق المزيد من الشفافية وتمكين المراجعين الداخليين من أداء مهامهم بكفاءة.

- تقييم الدراسة :

أوصت الدراسة على ضرورة الاطلاع و الاستخدام الكامل لمحددات حوكمة المراجعة الداخلية الواردة في 2030 و العمل بها في وحدات المراجعة الداخلية بالمملكة , كما أوصت الدراسة الى ضرورة عقد دورات تدريبية تأهيلية لجميع الموظفين العاملين داخل وحدات المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي , لزيادة وعيهم فيما يختص المراجعة الحكومية و الحوكمة , لتأهيلهم من اجل تطبيقها في عملهم .

(7) دراسة (Fonseca, et al, 2020) بعنوان: **The role of internal auditing in promoting accountability in Higher Education Institutions**

يناقش هذا البحث الرابط بين المساءلة والمراجعة الداخلية، وتحليلاً بشكل خاص لمدى إسهام الأخيرة في تحسين الأولى، في مؤسسات التعليم العالي. قامت هذه الدراسة بتطبيق استبيان على مجالس الإدارة في عينة من مؤسسات التعليم العالي، لتحليل العلاقة بين المراجعة الداخلية والمساءلة بشكل تطبيقي. كان التركيز الرئيسي على المراجعة الداخلية التي تقوم بها المكاتب أو الأقسام في تلك المؤسسات. يساهم الورق في فهم كيفية تنظر مجالس الإدارة إلى المراجعة الداخلية لتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات التعليم العالي، مما يسمح بتأكيد أن المراجعة، وخاصة المراجعة الداخلية، تصب في صالح المساءلة للمؤسسات. في الواقع، يعزز مبادئ الممارسات المسؤولة. يُعترف بأن المعلومات المقدمة في إطار المراجعات الداخلية تساهم في تحسين فعالية الإدارة وتساعد في اتخاذ القرارات. يجب على مؤسسات التعليم العالي التي ترغب في إنشاء مكتب للمراجعة الداخلية أو تعزيز دور مكتب موجود، تطوير أنشطة هذا المكتب بحيث يصبح أداة لدعم المساءلة والحوكمة الجيدة للمؤسسة. تتألف العينة من مؤسسات التعليم العالي العامة في البرتغال، الجامعات والمعاهد التكنولوجية. على الرغم من وجود تقارب دولي معين فيما يتعلق بهذا النوع من المؤسسات الحكومية، وبالنسبة لأغراضها والحوكمة، قد تقتصر بعض الخصوصيات السياقية على تعميم النتائج للسياقات القانونية الأخرى.

- تقييم الدراسة :

توصي الدراسة إلى أهمية تطبيق أنظمة الرقابة و المتابعة للتوصيات الصادرة عن فريق التدقيق الداخلي , كما أنه من الأهمية تطبيق أنظمة الرقابة و المتابعة للتوصيات الصادرة عن فريق التدقيق الداخلي . كما أنه تعتبر المراجعة احدى الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة في القطاع العام , كما يتولى المدقق الداخلي دوراً رئيسياً في تحديد المسؤوليات و مراقبة الأهداف الاستراتيجية و في دعم اتخاذ القرارات و في التحكم و منع إساءة استخدام السلطة , وفي تحديد حالات الخطر او الاحتيال او الخطأ . كما تعتبر الهيئات الإدارية ان المعلومات المقدمة في نطاق العمليات التدقيق الداخلي تساهم في تحسين فعالية الإدارة و تساعد في اتخاذ القرارات .

دراسة (DeSimone, S. and Rich, K) (2020) بعنوان: **Determinants and consequences of internal audit functions within colleges and universities**

تهدف هذه الورقة إلى تحديد العوامل المرتبطة بوجود واستخدام وظائف المراجعة الداخلية في الكليات والجامعات الأمريكية، بالإضافة إلى علاقتها بجودة التقارير المالية ونتائج المنح الفيدرالية. باستخدام مزيج من البيانات المتاحة علناً والبيانات المجمعة يدوياً، تستخدم هذه الورقة نموذجاً ثنائي المرحلة لفحص العوامل المرتبطة بوجود وظائف المراجعة الداخلية داخل المؤسسات الأمريكية للتعليم العالي والنتائج المترتبة عن ذلك.

تشير النتائج إلى أن المؤسسات ذات الطلاب والتبرعات الأكبر، وتلك التي تتلقى تمويلًا عامًا، وتلك التي تحتوي على لجنة مراجعة، أكثر احتمالًا للحفاظ على وظيفة المراجعة الداخلية. تشير النتائج أيضًا إلى أن وجود وظيفة المراجعة الداخلية مرتبط سلبيًا بوجود عيوب مادية مُبلغ عنها في البرامج الرئيسية على مستويات هامة. وأخيرًا، تشير النتائج إلى أن وجود وظيفة المراجعة الداخلية يترتب عليه ارتباط إيجابي وملحوظ بالمنح الفيدرالية التي تتلقاها المؤسسة، مع ارتباط أقوى حتى لوظائف المراجعة الداخلية التي تقوم بإجراءات خاصة بالمنح. يقدم البحث نتائج كمية كبيرة لأول مرة حول عمل وظائف المراجعة الداخلية في الكليات والجامعات الأمريكية. تهم هذه النتائج القيادة في الكليات والجامعات وهم يسعون لتحسين جودة التقارير المالية ونتائج المنح، فضلاً عن الأطراف الخارجية التي ترغب في تقييم ما إذا كانت المؤسسات تعمل كأوصياء جيدين على الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، قد تجد نتائج الدراسة أهمية للجمعية الدولية للمراجعين الداخليين عند تعزيز المهنة.

(8 دراسة) ياسر عبدالرحمان ، 2019، مصر) بعنوان : الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية و التطبيق .

هدفت هذه الدراسة الى مدى مساهمة الحوكمة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي و آليات و مراحل تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي .

و في ضوء نتائج هذه الدراسة يتضح أهمية الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي ، فهي تكفل بلوغ الجامعات للأهداف التي اوجدت من اجلها ، و أوصت بتكريس مبادئ الحوكمة في تسيير مؤسسات التعليم العالي كالاستقلالية ، الشفافية ، التنسيق و اللامركزية .

العمل على سن قوانين جديدة و مرنة و منظمة للتعليم العالي تتضمن معايير واضحة لقياس أداء مؤسسات التعليم العالي و مدى جودة الخدمات المقدمة .

يجب تعيين مدراء لمؤسسات التعليم العالي ذوي خبرات و كفاءات عالية من اجل تطوير أداء جامعاتهم .

3.3 الفجوة البحثية

الفجوة المعرفية في البحوث المحاسبية هي الفارق بين المعرفة المتاحة حاليًا في الأدبيات العلمية المحاسبية وبين المعرفة التي لا تزال مفقودة أو غير مستكشفة بشكل كافٍ. هذا النوع من الفجوة يشير إلى الحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات لملء الفجوات في المعرفة المحاسبية (Rankin, و Scott, 2015) (et al., 2019).

تبرز هذه الدراسة أهمية متعمقة في فحص تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي، خاصة في منطقة عسير. تُشير الدراسات السابقة إلى وجود نقص في تطبيق مبادئ الحوكمة، خصوصًا فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة. هذه الدراسة تختلف عن سابقتها بتركيزها على ثلاثة جوانب رئيسية: إطار الحوكمة الداخلي، الشفافية، والمساءلة، لتقييم تأثيرها على عملية اتخاذ القرارات في الكليات بمنطقة عسير.

الفجوة المعرفية تتمثل في تفاصيل التطبيق العملي للحوكمة وكيفية تأثيرها على جوانب مختلفة مثل آليات المراجعة الداخلية، رضا أعضاء هيئة التدريس، تخصيص الموارد، والسمعة المؤسسية. البحوث السابقة تركزت على الجوانب النظرية أكثر من التطبيقية، ولم تأخذ في الاعتبار العوامل السياقية المحددة مثل الثقافة المؤسسية وأساليب القيادة التي تعد مؤثرات هامة في فاعلية الحوكمة.

4. الدراسة الميدانية

4.1 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يضم جميع المسؤولين ورؤساء أقسام المراجعة الداخلية في الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية، وعددهم 30 فردًا. تم اختيار عينة قصدية من هذا المجتمع لإجراء الدراسة، حيث شملت العينة جميع الثلاثون مسؤولًا ومسؤولة يشغلون أو شغلوا مناصب رئيس قسم المراجعة الداخلية في الكليات التقنية. نجد أن أفراد العينة تم فقد اختيرت عينة عشوائية من منسوبي إدارات المراجعة الداخلية من محاسبين و مديرين و رؤساء أقسام و أعضاء هيئة التدريب .

4.2 أداة جمع البيانات

لجمع البيانات والمعلومات ضمن هذه الدراسة، تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية نظرًا لملاءمته لموضوع الدراسة وقدرته على استهداف شريحة واسعة ومتنوعة. تم تصميم الاستبيان وفق خطوات منهجية دقيقة، وهي كالتالي:

1. مراجعة الأدبيات: الاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة في مجال الحوكمة، مثل دراسات العتيبي (2018) والسامرائي (2018)، لتحديد المجالات الرئيسية للدراسة والفقرات المناسبة لكل مجال.
2. تحديد مجالات الاستبيان: استعراض أدوات بحثية مستخدمة في دراسات مشابهة تركز على الحوكمة، وتحديد المجالات الأولية للاستبيان وفقراته، التي بلغ عددها الإجمالي 50 فقرة، موزعة على محورين رئيسيين.

3. التحكيم الأكاديمي: عرض الاستبيان على عدد 5 أكاديميين للتأكد من ملاءمة الفقرات لأهداف الدراسة، ودقة صياغتها، ووضوحها. وقد تم على إثر ذلك تعديل بعض الفقرات أو حذفها أو إضافة أخرى لتحقيق التناسق والدقة في البحث.

4.3 أداة تحليل البيانات

لتحليل البيانات في هذه الدراسة، استخدم الباحث الأساليب التالية:

1. إعداد قوائم الفحص: تم تطوير قوائم فحص استنادًا إلى أسئلة البحث. الهدف منها هو تقييم مدى تطبيق وتوثيق الحوكمة في الكليات التقنية.
2. الاطلاع على الوثائق والأدلة: قام الباحث بمراجعة الأدلة والوثائق المتعلقة بالأبحاث للتأكد من صحة المعلومات المجمعة.
3. تحديد أوزان المقياس: تم تحديد مقياس التقييم من 1 إلى 5، حيث يمثل الرقم 5 "هام جدًا" والرقم 1 "غير هام على الإطلاق". تُستخدم هذه الأوزان لقياس أهمية كل فقرة في الاستبيان.
4. التحليل الكمي للبيانات: بعد جمع البيانات، تم تحليلها بشكل كمي لاستخراج النتائج وفهم الاتجاهات والأنماط.
5. تفسير النتائج: بناءً على التحليل الكمي، قام الباحث بتفسير النتائج لفهم مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الكليات التقنية وتأثيرها.

لتحليل البيانات في هذه الدراسة، تم استخدام ثلاث معادلات رئيسية لحساب الوسط الحسابي المرجح، النسبة المئوية لمدى المطابقة، وحجم الفجوة (الاختلاف بين الحالة الحالية لتطبيق مبادئ الحوكمة في الكليات التقنية وبين الحالة المثالية المرغوبة). إليك شرح مختصر لكل معادلة:

$$= \frac{\sum(x)}{\sum()}$$

$$= - \times 100\%$$

1. الوسط الحسابي المرجح: يحسب عن طريق ضرب كل وزن في تكراره ثم

قسمة مجموع هذه النتائج على مجموع التكرارات.

$$= 1 -$$

2. النسبة المئوية لمدى المطابقة: تحسب بقسمة الوسط الحسابي المرجح

على الدرجة العليا للمقياس (في هذه الحالة، 5).

3. حجم الفجوة: يحسب بطرح النسبة المئوية لمدى المطابقة من 1.

استخدام برنامج (SPSS (Statistical Package for the Social Sciences في هذه الدراسة كان لأنه يعد من أكثر البرامج الإحصائية شيوعاً بين الباحثين في مختلف المجالات. يتيح هذا البرنامج إجراء تحليلات إحصائية متقدمة ويساعد في تفسير البيانات بشكل دقيق وفعال.

5. التحليل و النتائج

5.1 صدق الاتساق الداخلي

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الأداة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة ، كما يوضح نتائجها الجدول التالي:

جدول 1: معامل ارتباط بيرسون لعبارات المقياس بالبعد الخاص بالعبارة

م	أثر وجود إطار حوكمة داخلي على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية	م	أثر وجود الشفافية على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية	م	أثر المساءلة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية
	معامل الارتباط		معامل الارتباط		معامل الارتباط
F	.548	J	.298	T	.663*
G	.847**	K	.498	U	.892**
H	.801**	L	.781**	V	.734
I	.605*	M	.785**	W	.652*
Y	.784**	N	.698*	X	.815**
AA	.900**	O	.761**	Z	.692*
AB	.764**	P	.709*	AC	.820**
AD	.808**	Q	.801**	AG	.862**
AE	.743**	R	.611*	AI	.921**
AH	.787**	S	.839**	AJ	.806**
AK	.922**	AF	.760**	AL	.754**
AP	.813**	AQ	.808**	AM	.797**
AX	.803**	AR	.834**	AN	.967**
		AS	.825**	AO	.795**
		AT	.852**	AX	.721*
		AU	.825**	BA	.823**
		AV	.813**	BB	.784**
		AW	.560		
		AZ	.671*		
		BC	.879**		

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) ..

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول السابق أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). باستثناء العبارة (F) في البعد الأول، والعبارات

(J, K, AW) في البعد الثاني، والعبارة (V) في البعد الثالث. مما يستوجب حذفهم.

5.2 صدق الاتساق لأبعاد الأداة

للتحقق من صدق الاتساق لأبعاد أداة الدراسة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس ، والدرجة الكلية للأداة، كما يوضح نتائجها الجدول التالي:

جدول رقم (2) معامل ارتباط بيرسون لأبعاد الأداة بالدرجة الكلية للأداة الدراسة

البعد	معامل الارتباط
ثر وجود إطار حوكمة داخلي على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية	.949**
أثر وجود الشفافية على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية	.975**
أثر المساءلة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية	.988**

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) .. * معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول السابق أن معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5.3 ثبات أداة الدراسة:

تم اختبار ثبات أداة الدراسة، وذلك باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). يوضح الجدول التالي معاملات ثبات أداة الدراسة:

جدول 3: معامل ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

البعد	عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
ثر وجود إطار حوكمة داخلي على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية	13	.944
أثر وجود الشفافية على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية	20	.953
أثر المساءلة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية	17	.962
الأداة ككل	51	.983

يتضح من نتائج الجدول السابق أن قيم معامل الثبات للأبعاد الثلاثة كانت بين (0.94) و (0.96). كما يتضح أن معامل ثبات الأداة ككل بلغ (0.98). وهذا يدل أن الأداة تتمتع بثبات مرتفع.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد أثر وجود إطار حوكمة داخلي على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد أثر وجود

إطار حوكمة داخلي على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية

ترتيب العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	المستوى
1	معالجة اي قصور او ثغرات والكشف عنه	4.55	.93	H	مرتفع
2	الحفاظ على سرية ما يقدمه الموظفون من بيانات ومعلومات	4.36	.92	Aa	مرتفع
3	ضمان ان اتخاذ القرارات و التنفيذ و الاشراف المنفصلين و ملائمة الفحص و تحقيق التوازن	4.36	.81	Ab	مرتفع
4	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات سلامة الترتيبات الادارية	4.27	1.01	Ap	مرتفع
5	تتفق مع المعايير و تم اعدادها و تصويرها بعدالة	4.18	.87	F	مرتفع
6	مدى فاعلية نظم الضبط و الرقابة الداخلية	4.09	1.14	G	مرتفع
7	لجنة المراجعة لديها فهم واضح لنقاط القوة و الضعف في الرقابة الداخلية للمنظمة و انظمة ادارة المخاطر	4.09	.83	Y	مرتفع
8	وضع اسس للتقرير الخارجي عن ملائمة أدوات الرقابة الداخلية	4.00	1.00	Ak	مرتفع
9	تفعيل دور المراجع الداخلي في التصديق على صحة التقارير و الحسابات	3.91	1.14	I	مرتفع
10	معايير رقابة الجودة و تتضمن متطلبات متابعة اخلاقيات المهنة و الاستقلال	3.82	1.17	Ah	مرتفع
11	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات و جود فصل و تقييم للعمل بين الاعضاء و الرئيس	3.82	1.17	Ax	مرتفع
12	وضع عمليات الشراء تحت ادارة مركزية و تجنب الشراء من موردين كثر أو الشراء اللامركزي	3.73	1.10	Ae	مرتفع
13	صياغة الخطط السنوية للاحتياجات من الموارد البشرية و تقويم الاداء التنفيذي على اساس منتظم	3.64	1.12	Ad	مرتفع
المتوسط العام للبعد		4.06	.79		مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن أثر وجود إطار حوكمة داخلي على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ متوسط استجابة أفراد العينة لعبارات المحور (4.06) بانحراف معياري قدره (0.79)، كما جاءت العبارة " معالجة اي قصور او ثغرات والكشف عنه " في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (4.55) بانحراف معياري قدره (0.93). وفي المرتبة الأخيرة العبارة " صياغة الخطط السنوية للاحتياجات من الموارد البشرية وتقويم الاداء التنفيذي على اساس منتظم " بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.46) بانحراف معياري قدره (1.12).

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد أثر الشفافية على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد أثر

الشفافية على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية

ترتيب العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	المستوى
1	اعداد نظام للتقارير تتضمن تحديد المعلومات التي يجب الافصاح عنها واسلوب تصنيفها من حيث طبيعتها او دورية الافصاح عنها	4.45	.93	Q	مرتفع
2	مراجعة سياسات الافصاح بشكل دوري و التحقق من توافقها مع افضل الممارسات	4.45	.69	R	مرتفع
3	رفع التوصيات للمجلس او مدير الوحدة او ادارة المراجعة الداخلية للترشيدات و المكافآت	4.45	.93	S	مرتفع

4	نماذج للمعلومات و مصممة و قابلة للتحليل	4.27	1.01	K	مرتفع
5	القيام بعملية المراجعة السنوية عن طريق مراجع مستقل	4.27	1.01	L	مرتفع
6	تتضمن السياسات اساليب افصاح ملائمة للاطلاع على المعلومات المالية و الغير مالية	4.27	1.19	N	مرتفع
7	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد صلاحيات المجلس و المديرين	4.27	.90	AQ	مرتفع
8	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد طرق اختيار الاعضاء و المجالس و المديرين	4.27	1.01	AT	مرتفع
9	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات الاشراف على الافصاح و الاتصالات و تأكيد المعرفة و المعلوماتية	4.27	.90	BC	مرتفع
10	وجود درجة من الافصاح عن المرتبات و المكافآت	4.18	.75	J	مرتفع
11	يتوفر موقع الكتروني و يتضمن جميع المعلومات المطلوب الافصاح عنها (مادة استرشادية)	4.18	1.25	P	مرتفع
12	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات وجود قنوات توزيع المعلومات لإمكانية حصول مستخدمي المعلومات في الوقت الملائم و التكلفة المناسبة	4.18	.98	AZ	مرتفع
13	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد الدور الرقابي و الاشرافي في الوحدة	4.09	.94	AU	مرتفع
14	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد واجبات المجلس و المديرين	4.00	1.00	AR	مرتفع
15	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات استقلالية أعضاء المجالس و عدم وجود اي ضغوط تؤثر على الاستقلالية	4.00	.89	AV	مرتفع
16	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات مدى المشاركة النسبية للأعضاء الخارجيين في صنع القرارات	4.00	1.10	AW	مرتفع
17	الافصاح دون تمييز و بشكل واضح و صحيح و غير مضلل	3.91	1.30	O	مرتفع
18	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد خصائص و مواصفات و مؤهلات و خبرات أعضاء المجالس و المديرين	3.91	1.04	AS	مرتفع
19	توفر البيانات المتعلقة بالأخطار المستقبلية	3.82	1.25	M	مرتفع
20	يتم الافصاح عن اي تغيرات جوهرية خلال الفترة	3.82	.98	AF	مرتفع
المتوسط العام للبعد		4.15	.74		مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن أثر الشفافية اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ متوسط استجابة أفراد العينة لعبارة المحور (4.15) بانحراف معياري قدره (0.74)، كما جاءت العبارة " اعداد نظام للتقارير تتضمن تحديد المعلومات التي يجب الافصاح عنها واسلوب تصنيفها من حيث طبيعتها او دورية الافصاح عنها " في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (4.45) بانحراف معياري قدره (0.93). وفي المرتبة الأخيرة العبارة " يتم الافصاح عن اي تغيرات جوهرية خلال الفترة " بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.82) بانحراف معياري قدره (0.98).

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعببارات بعد أثر المساءلة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد أثر المساءلة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية

ترتيب العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	المستوى
1	مراجعة خطة المراجع الداخلي و موضوعيته و عدالته و مدى فاعلية اعمال المراجعة	4.45	.69	T	مرتفع
2	كفاية اظهار حقيقة المعلومات و النظم المحاسبية	4.45	.93	AO	مرتفع
3	مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية و التحقق من اتخاذ الادارة الاجراءات اللازمة بشأنها	4.27	.90	U	مرتفع
4	دعم مراجع الحسابات و مناقشة اي خلاف او صعوبات تواجههم في العمل مع الادارة	4.27	.79	W	مرتفع
5	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات متابعة و ادارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة و المجالس	4.27	.90	BB	مرتفع
6	تقديم اشارات تحذيرية مبكرة بالمشاكل التي تعوق تحقيق الاهداف	4.18	1.25	Z	مرتفع
7	اداء تقويم شامل لكفاءة و فعالية تشغيل و تصميم الوحدة و فق اساليب منظمة	4.18	.98	AC	مرتفع
8	اجراءات منع حق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالنظام الداخلي	4.18	.98	AM	مرتفع
9	سياسات و اجراءات تمنع غير الاعضاء في التأثير في صحة البيانات	4.09	1.04	AL	مرتفع
10	دعم المسائلة و التقويض و دعم فهم التداخل و التشابك بينهم	4.00	1.10	AG	مرتفع
11	امكانية تتبع المسؤولية في اتخاذ القرارات حسب تطبيق المعايير المتبعة	4.00	.89	AI	مرتفع
12	الفحص الدوري لمدى تطبيق وسائل الحماية بواسطة رئيس فريق المراجعة	4.00	1.00	AN	مرتفع
13	مراجعة العقود و التعاملات المقترحة لإجرائها مع اصحاب المصلحة و تقديم مرئياتها حيال ذلك	3.91	.94	V	مرتفع
14	تقييم استقلالية و جودة عمل المراجع الخارجي سنويا و التأكد من تحقيق اهداف المراجعة و التحسين المستمر	3.91	1.04	X	مرتفع
15	لجان المسائلة محددة و يتم الافصاح عن النتائج وفق الية منتظمة	3.91	.94	AJ	مرتفع
16	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات و جود فصل و تقييم للعمل بين الاعضاء و الرئيس	3.82	1.17	AX	مرتفع
17	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة و خطط العمل و سياسة المخاطر و اهداف الاداء	3.82	1.08	BA	مرتفع
المتوسط العام للبعد		4.10	.78		مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن بعد أثر المساءلة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ متوسط استجابة أفراد العينة لعبارات المحور (4.10) بانحراف معياري قدره (0.78)، كما جاءت العبارة "مراجعة خطة المراجع الداخلي و موضوعيته و عدالته و مدى فاعلية اعمال المراجعة" في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (4.45) بانحراف معياري قدره (0.69). وفي المرتبة الأخيرة العبارة "الرضا عن عملية اتخاذ القرارات مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة و خطط العمل و"

سياسة المخاطر و اهداف الاداء " بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.82) بانحراف معياري قدره (1.08).

5.7 النتائج

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

1. تعدد تعريفات الحوكمة: لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الحوكمة بين الاقتصاديين والقانونيين والمحليين، نظرًا لتداخله في عدة جوانب تنظيمية، اقتصادية، مالية واجتماعية.
 2. مبادئ وآليات الحوكمة: تستند الحوكمة إلى مجموعة من المبادئ والآليات التي تضمن تطبيقها السليم داخل المؤسسات.
 3. أهمية التدقيق: التدقيق الداخلي والخارجي يشكلان إحدى الآليات الرئيسية للحوكمة، بدورهما الأساس في الرقابة وتقييم عملية اتخاذ القرارات.
 4. إدارة المخاطر: تساعد إدارة المخاطر على تحسين الحوكمة داخل المؤسسة وضمان فعالية تحديد المخاطر.
 5. العلاقة بين الحوكمة واتخاذ القرارات: وجود علاقة طردية توضح تأثير الحوكمة على اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي.
- النتائج المتعلقة بالجانب الميداني:

1. تأثير الشفافية والإفصاح: وجود تأثير إيجابي للشفافية والإفصاح على اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي.
2. تأثير المساءلة: المساءلة تؤثر بشكل إيجابي على اتخاذ القرارات في هذه المؤسسات.
3. التوازن الجنسي في العاملين: استخدام الإناث بشكل أكبر من الذكور في مؤسسات التعليم العالي.
4. الخلفية التعليمية والخبرة للموظفين: أغلب الموظفين حاملو شهادات جامعية، ولديهم خبرة تتراوح بين سنة إلى 5 سنوات.

اختبار الفرضيات :

قامت الباحثة بتوظيف معلم لعينة الدراسة لاختبار الفرضية و قد تم التحقق من صحة الافتراضات اعتمادا الى أسئلة البحث :

1- **الفرضية الأولى :** يوجد أثر جوهري في تطبيق قواعد الحوكمة على تحسين القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي , و تم اثباتها حيث تعتبر الحوكمة نظام أساسي لتقييم القرارات المالية و الإدارية بفاعلية .

2- **الفرضية الثانية :** توجد علاقة مباشرة و إيجابية في تفعيل دور المراجعة الداخلية على تحسين القرارات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي , بحيث تمثل لجان المراجعة الداخلية أداة هامة في ثقة أصحاب المصلحة في القرارات المالية و الإدارية الصادرة من الإدارة .

6. الخاتمة والتوصيات

توضح هذه الدراسة أهمية الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي وأثرها الإيجابي على عملية صنع واتخاذ القرارات. تتجلى أهمية مؤسسات التعليم العالي في المجتمع كدعامة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة. يركز البحث على مفهوم الحوكمة كأداة لمكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز الشفافية والمساءلة. التوصيات

1. التطبيق السليم للحوكمة في مؤسسات التعليم العالي باستخدام مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
2. توعية هذه المؤسسات بأهمية الحوكمة ودورها في تحسين عملية صنع واتخاذ القرارات.
3. إجراء دورات تدريبية للموظفين والإطارات حول مفهوم الحوكمة.
4. منح استقلالية كاملة لمجلس الإدارة.
5. تحسين مستوى الإفصاح والشفافية.
6. الاعتماد على أطراف خارجية مستقلة وذات كفاءة في التدقيق.
7. التأكيد على أهمية إدارة المخاطر.
8. اعتماد أسلوب الحوار والمشاركة في اتخاذ القرارات.
9. تطبيق نظام مساءلة ورقابة صارم وفعال.
10. تمكين إدارات المراجعة وتعزيز استقلاليتها.

دراسات مستقبلية

يُشجع الباحثون المستقبليون على اعتماد المنهج الاستقرائي، مركزين على دراسة حالة واحدة بتفصيل وعمق. هذا النهج يتيح فرصة للتحليل الدقيق للحياة اليومية داخل المؤسسة التعليمية، وفهم عميق لسلوكها التنظيمي وثقافتها التنظيمية. من خلال هذا التعمق، يمكن للباحثين تحقيق فهم أكثر شمولاً لكيفية تأثير هذه الجوانب على الظواهر المتعلقة بحوكمة المؤسسات التعليمية.

7. المراجع

المراجع العربية

- أبو سرعة، عبدالسلام. (2016). تطوير مفهوم الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بالجمهورية اليمنية لتعزيز الإفصاح والشفافية في تقاريرها المالية (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر.
- البشاري، مصطفى نجم. (2008). أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان. مؤتمر المراجعة الداخلية الأول-السودان، 10-12 يناير، 2008.
- الخصيري، محسن أحمد. (2005). حوكمة الشركات. مجموعة النيل العربية.
- السامرائي، عمار عصام عبد الرحمن. (2018). أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تقييم الأداء المالي في المصارف: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التقليدية والإسلامية في مملكة البحرين. مجلة دراسات محاسبية و مالية، 3(45)، 108-128.
- العريبي، خالد عبدالقادر. (2020). دور الحوكمة الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في الجامعات الليبية. مجلة آفاق اقتصادية، 6(12)، 29-56.
- العتيبي، عبدالله. (2016). واقع تطبيق الحوكمة في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. دراسات: العلوم التربوية، 45(4)، 673-687.
- الهباش، مريع سعد. (2002). حوكمة الشركات. مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الهنداوي، أنوار، وعويد، وليد. (2023). الآليات الخارجية للحوكمة وأهميتها في تعزيز مستوى الإفصاح الاجباري في الجامعات الأهلية العراقية بحث تطبيقي في عينة من الجامعات الاهلية العراقية. مجلة دراسات مركز الكوفة، 1(68)، 391-414.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2015). مبادئ المراجعة. مكتبة الملك فهد الوطنية.
- محمد، ماهر جابر. (2023). حوكمة الجامعات العالمية والعربية. وكالة الصحافة العربية.

نشوان، فايز أحمد حسين. (2016). تفعيل المراجعة الداخلية في ضوء متطلبات حوكمة الجامعات: دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (أطروحة دكتوراه). جامعة الأزهر، فلسطين.

يعقوب، فيحاء، ومحمد، إيمان. (2007). دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة. مجلة المحاسبة والدراسات المالية، 2(5)، 71-94.

المراجع الأجنبية

- Scott, W. R. (2015). Financial Accounting Theory (7th ed.). Pearson.
- Rankin, M., Stanton, P., McGowan, S., Ferlauto, K., & Tilling, M. (2019). Contemporary Issues in Accounting. Wiley.
- DeSimone, S. and Rich, K. (2020), "Determinants and consequences of internal audit functions within colleges and universities", Managerial Auditing Journal, 35 (8), 1143-1166
- Christopher, J. (2015). Internal audit: Does it enhance governance in the Australian public university sector? Educational Management Administration & Leadership, 43(6).
- Fonseca, A. dos R., Jorge, S., & Nascimento, C.. (2020). The role of internal auditing in promoting accountability in Higher Education Institutions. Revista De Administração Pública, 54(2).
- Usman, M., & Yahaya, O. A. (2023). Do corporate governance mechanisms improve earnings. China Journal of Accounting Research, 16, 1-13.

الملاحق

قائمة الاستقصاء

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك خالد

كلية الأعمال

تخصص محاسبة مهنية

الاستبيان حول

اثر الحوكمة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية العالي

بحث ماجستير محاسبة مهنية , جامعة الملك خالد/ فرع كلية الأعمال عن :

اثر الحوكمة على اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية

بناء عليه أمل من جنابكم الكريم الإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستمارة مع الإشارة الى ان مساهمكم في الإجابة عليها سيساعد الباحث في التوصل الى النتائج العلمية المرجوة , لافتين انتباهكم الى ان المعلومات التي ستستدلون بها ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط , وبالتالي نرجو منكم الإجابة بدقة و حياد .

الطالبة الجامعية : أمجاد القحطاني

تخصص : ماجستير محاسبة مهنية

المحور الأول :البيانات الديموغرافية .

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

المنطقة : الجنوبية ☐ الشمالية ☐ الشرقية ☐ الغربية ☐

سنوات الخبرة : أقل من سنة ☐ من سنة الى 5 سنوات ☐ من 6 سنوات الى 10 سنوات ☐

من 11 سنوات الى 15 سنة ☐ أكثر من 16 سنة ☐

المؤهل : دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

المحور الثاني : مدى تطبيق الأطر المتعلقة بحوكمة النظام الداخلي (الشفافية و المساءلة) في النظام

الداخلي .

ترتيب العبارة	العبارة	هام جدا	هام	محايد	غير هام	غير هام على الاطلاق
1	معالجة اي قصور او ثغرات والكشف عنه					
2	الحفاظ على سرية ما يقدمه الموظفون من بيانات ومعلومات					
3	ضمان ان اتخاذ القرارات و التنفيذ و الاشراف المنفصلين و ملائمة الفحص و تحقيق التوازن					
4	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات سلامة الترتيبات الادارية					
5	تتفق مع المعايير و تم اعدادها و تصويرها بعدالة					
6	مدى فاعلية نظم الضبط و الرقابة الداخلية					
7	لجنة المراجعة لديها فهم واضح لنقاط القوة و الضعف في الرقابة الداخلية للمنظمة و انظمة ادارة المخاطر					
8	وضع اسس للتقرير الخارجي عن ملائمة أدوات الرقابة الداخلية					
9	تفعيل دور المراجع الداخلي في التصديق على صحة التقارير و الحسابات					
10	معايير رقابة الجودة و تتضمن متطلبات متابعة اخلاقيات المهنة و الاستقلال					
11	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات و جود فصل و تقييم للعمل بين الاعضاء و الرئيس					
12	وضع عمليات الشراء تحت ادارة مركزية و تجنب الشراء من موردين كثر أو الشراء اللامركزي					
13	صياغة الخطط السنوية للاحتياجات من الموارد البشرية و تقويم الاداء التنفيذي على اساس منتظم					

ترتيب العبرة	العبرة	هام جدا	هام	محايد	غير هام	غير هام على الاطلاق
1	مراجعة خطة المراجع الداخلي و موضوعيته و عدالته و مدى فاعلية اعمال المراجعة					
2	كفاية اظهار حقيقة المعلومات و النظم المحاسبية					
3	مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية و التحقق من اتخاذ الادارة الاجراءات اللازمة بشأنها					
4	دعم مراجع الحسابات و مناقشة اي خلاف او صعوبات تواجههم في العمل مع الادارة					
5	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات متابعة و ادارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للادارة و المجالس					
6	تقديم اشارات تحذيرية مبكرة بالمشاكل التي تعوق تحقيق الاهداف					
7	اداء تقويم شامل لكفاءة و فعالية تشغيل و تصميم الوحدة و وفق اساليب منظمة					
8	اجراءات منع حق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالنظام الداخلي					
9	سياسات و اجراءات تمنع غير الاعضاء في التأثير في صحة البيانات					
10	دعم المسائلة و التفويض و دعم فهم التداخل و التشابك بينهم					
11	امكانية تتبع المسؤولية في اتخاذ القرارات حسب تطبيق المعايير المتبعة					
12	الفحص الدوري لمدى تطبيق وسائل الحماية بواسطة رئيس فريق المراجعة					
13	مراجعة العقود و التعاملات المقترحة لاجراءها مع اصحاب المصلحة و تقديم مرئياتها حيال ذلك					
14	تقييم استقلالية و جودة عمل المراجع الخارجي سنويا و التأكد من تحقيق اهداف المراجعة و التحسين المستمر					
15	لجان المسائلة محددة و يتم الافصاح عن النتائج وفق الية منتظمة					
16	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات و جود فصل و تقييم للعمل بين الاعضاء و الرئيس					
17	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة و خطط العمل و سياسة المخاطر و اهداف الاداء					

المحور الثالث : الرضا عن عملية اتخاذ القرارات

ترتيب العبارة	العبارة	هام جدا	هام	محايد	غير هام	غير هام على الاطلاق
1	اعداد نظام للتقارير تتضمن تحديد المعلومات التي يجب الافصاح عنها واسلوب تصنيفها من حيث طبيعتها او دورية الافصاح عنها					
2	مراجعة سياسات الافصاح بشكل دوري و التحقق من توافقها مع افضل الممارسات					
3	رفع التوصيات للمجلس او مدير الوحدة او ادارة المراجعة الداخلية للترشيحات و المكافئات					
4	نماذج للمعلومات و مصممة و قابلة للتحليل					
5	القيام بعملية المراجعة السنوية عن طريق مراجع مستقل					
6	تتضمن السياسات اساليب افصاح ملائمة للاطلاع على المعلومات المالية و الغير مالية					
7	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد صلاحيات المجلس و المديرين					
8	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد طرق اختيار الاعضاء و المجالس و المديرين					
9	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات الاشراف على الافصاح و الاتصالات و تأكيد المعرفة و المعلوماتية					
10	وجود درجة من الافصاح عن المرتبات و المكافئات					
11	يتوفر موقع الكتروني و يتضمن جميع المعلومات المطلوب الافصاح عنها (مادة استرشادية)					
12	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات وجود قنوات توزيع المعلومات للإمكانية حصول مستخدمي المعلومات في الوقت الملائم و التكلفة المناسبة					
13	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد الدور الرقابي و الاشرافي في الوحدة					

14	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد واجبات المجلس و المديرين				
15	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات استقلالية أعضاء المجالس و عدم وجود اي ضغوط تؤثر على الاستقلالية				
16	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات مدى المشاركة النسبية للأعضاء الخارجيين في صنع القرارات				
17	الافصاح دون تمييز و بشكل واضح و صحيح و غير مضلل				
18	الرضا عن عملية اتخاذ القرارات تحديد خصائص و مواصفات و مؤهلات و خبرات أعضاء المجالس و المديرين				
19	توفر البيانات المتعلقة بالأخطار المستقبلية				
20	يتم الافصاح عن اي تغيرات جوهرية خلال الفترة				

Abstract

This study focuses on assessing the impact of governance on improving financial and administrative decision-making in higher education institutions. It addresses the complexity of centralized decision-making and its effect on internal operations of these institutions. The study investigates the extent to which governance principles and mechanisms affect the effectiveness of decision-making in this educational environment. Sub-goals of the research include analyzing the impact of governance framework, transparency levels, and accountability in enhancing financial and administrative decision-making. Surveys were distributed among employees of these institutions to collect data. The results showed that implementing governance principles positively influences wise decision-making and achieving excellence in performance and quality. It was also found that governance's impact extends to improving the overall performance of higher education institutions. The study aims to provide a deeper understanding of how enhanced governance practices can improve efficient and effective decision-making processes within the educational environment, highlighting the importance of governance in improving institutional performance and building trust among all stakeholders.

Keywords: Governance, Higher Education Institutions, Internal Auditing, Decision Making.